Route Educational & Social Science Journal
Volume 6(5); May 2019

Artical History

Received/ Geliş	Accepted/ Kabul	Available Online/yayınlanma
21.04. 2019	05.05.2019	15.05.2019

Turkey and its commercial relations with iraq 1929 - 1945
تركيا وعلاقاتها التجارية مع العراق 1929 – 1945

طارق أحمد شيخو– أستاذ مساعد / جامعة زاخو

Tariq Ahmed Shekho - Assistant Professor - University of Zakho

الملخص

تُعد التجارة الدولية من أهم مقومات نجاح وازدهار الاقتصاد لجميع دول العالم، إذ تظهر أهميتها في دورها الذي يدعم استفادة كل دولة من المميزات التي تقدمها الدول الأُخرى، بسبب عدم قدرة الدول على توفير حاجات مجتمعاتها بالاعتماد على مواردها المحلية، لاسيّما في ظروف الأزمات والحروب، فالعلاقات التجارية تُعد الشريان الحيوي لاقتصاديات الدول، لكونها تمثل القوة الفاعلة في تأطير العلاقات السياسية.

للعلاقات التجارية بين تركيا والعراق أهمية كبيرة؛ لكون الدولتين الجارتين تمتعانِ بخصائص جيوستراتيجية، تأتي من الموقع الجغرافي الاستراتيجي لهما، وتؤدي العوامل الاقتصادية دوراً مهماً متعدد الأبعاد في العلاقات التركية العراقية وتمثل حاجة متبادلة بين الدولتين، فتركيا تنظر الى العراق بوصفه رافداً مهماً من روافد سياسة تنويع الواردات الاقتصادية، وعلى الرغم من أهمية الجانب الاقتصادي والتجاري بشكل خاص، إلا أنهُ لم ينل ما يستحقهُ من اهتمام الباحثين الأكاديميين ومن المهتمين بتاريخ العلاقات التجارية لتركيا مع العراق، مقارنةً باهتمامهم بجوانب العلاقات السياسية، ومن هذا المنطلق جاءت أهمية دراسة تاريخ العلاقات التجارية التركية

مع العراق في فترة كانت مليئة بالأحداث الدولية كالأزمة الاقتصادية العالمية 1929 – 1933، وظروف نشوب الحرب العالمية الثانية 1939 – 1945.

على وفق ما تقدم قُسمت هيكلية البحث الى ثلاثة مباحث تناول المبحث الأول: أثر الأزمة الاقتصادية العالمية على تركيا 1929 – 1933 ، وعَرضَ المبحث الثاني: المعاهدة التجارية التركية العراقية 1932، بينما اهتم المبحث الثالث بـ: تركيا وعلاقات التجارية مع العراق إبان الحرب العالمية الثانية 1939 – 1945.

الكلمات المفتاحية: تركيا، العراق، العلاقات، التجارة، الأزمة الاقتصادية.

Abstract

International trade is one of the most important elements of the success and prosperity of the economy for all the countries of the world. The importance in its role that supports the benefit of each country's advantages provided by other countries because of the inability of countries to provide the needs of their communities, relying on local resources, especially in circumstances of crisis and war. Trade is the vital artery of the economies of countries as it represents the active force in framing political relations.

The trade relations between Turkey and Iraq are of great importance because the neighboring countries enjoy geostrategic characteristics, coming from their strategic geographical location. Economic factors play an important role in the Turkish-Iraqi relations. They represent a mutual need between the two countries. Turkey views Iraq as an important source of diversification policy. Despite the importance of the economic and commercial aspects in particular, it did not receive the attention of academic researchers and those interested in the history of trade relations of Turkey with Iraq, compared to their interest in the aspects of political relations. From this point of view, the importance of studying the history of Turkish trade relations with Iraq came in a period full of international events such as the global economic crisis 1929-1933 and the circumstances of the Second World War 1939 - 1945.

According to the above, the structure of the research was divided into three sections. The first section dealt with the impact of the global economic crisis on Turkey 1929-1933, the second section presented the Turkish-Iraqi Trade Treaty 1932, while the third section dealt with Turkey and trade relations with Iraq during World War II 1939 - 1945.

Keywords: Turkey, Iraq, relations, trade, crisis, economic.

المقدمة

تميزت العلاقات السياسية ثم التجارية بين تركيا والعراق بضعفها، نظراً للصورة القائمة للعلاقات بين الطرفين، إثر التراكمات التاريخية الموروثة بعد انهيار الدولة العثمانية في 3 آذار 1924، وعلى الرغم من ذلك إلا أن العلاقات التجارية بين البلدين وجدت طريقها ولكن ببطء لاسيّما مع تأسيس الجمهورية التركية عام 1923 وظهور بوادر الانفراج في العلاقات بعد حسم قضية الموصل عام 1926[1].

بعد زوال الخلافات الحدودية بين تركيا والعراق بالتوقيع على اتفاقية الحدود الثلاثية بين تركيا والعراق وبريطانيا في 5 حزيران 1926 بأنقرة، تلك الأتفاقية التي صادقت عليها عصبة الأمم عام 1927[2]، وفيما بعد جرت مناقشات حول قضايا التجارة وتنظيم الترانسيت، فضلاً عن قضايا الأمن الحدودي ومكافحة عمليات التهريب، فكان أن دخلت العلاقات بين البلدين مرحلة جديدة من التقارب، لاسيّما بعد إقدام الحكومة التركية بتعيين طلعت بك قايا Talaat Bey Qaya قنصلاً لها في بغداد للقيام بمهام عمله في 22 تشرين الثاني 1927[3]، أعقب ذلك إقدام الحكومة العراقية بتعيين صالح نشأت أول سفير عراقي بأنقرة في 16 كانون الثاني 1928 فكان أن لجأت الحكومة التركية بتعيين لطفي توكاي Lütfi Tokay سفيراً لها ببغداد في 21 كانون الأول 1929 [4]، الأمر الذي يشير إلى دخول العلاقات التركية العراقية مرحلة جديدة يمكن وصفها بأنها العلاقات الأفضل لتركيا مع الدول الإقليمية آنذاك.

وبهدف الإصلاح وتثبيت أركان الدولة أقتصادياً عمدت الحكومة التركية إلى وضع أُسس للقيام بنهضة اقتصادية حينما شكلت (المجلس الاقتصادي الأعلى Yüksek Ekonomik Konsey) في 25 حزيران 1927 بهدف حماية الإنتاج الصناعي والزراعي التركي من المنافسة الأجنبية فكان أن فرضت عام 1929 رسوماً كمركية بنحو (24) ليرة تركية عن كل (100) كيلوغرام من التمور العراقية، أي ما يساوي (40) فلساً عراقياً[5]، الأمر الذي أسهم في فتور العلاقات التجارية بين تركيا والعراق، والجدول الآتي يوضح حجم أستيراد تركيا من التمور العراقية خلال الأعوام 1926 – 1929[6].

الأعوام	عدد الأطنان	القيمة بالدينار العراقي
1926 – 1927	871	11650
1927 – 1928	1920	17620
1928 - 1929	686	6187

وعموماً يمكن متابعة حجم التبادل التجاري بشكل عام بين تركيا والعراق خلال الأعوام 1926 – 1932 من خلال الجدول المذكور في أدناه[7].

الأعوام	صادرات تركيا للعراق	استيراد تركيا من العراق	القيمة بالدينار العراقي
1927 – 1926	45	30	ألف دينار
1928 – 1927	79	30	ألف دينار
1929 – 1928	75	30	ألف دينار
1930 – 1929	90	32	ألف دينار
1931 – 1930	67,5	37,5	ألف دينار
1932 - 1931	60	15	ألف دينار

ويلاحظ أن حجم التبادل التجاري بين تركيا والعراق يصب في مصلحة الأولى؛ لكون التفوق التجاري في تركيا كان معتمداً على خطط أقتصادية مدروسة أفضل مما هو في العراق، فضلاً عن تنظيم تركيا للعديد من الموانئ التجارية، واستيفائها لضرائب كثيرة أسهمت في عزوف عدد من التُجار العراقيين لاسيّما من مدينة الموصل بالمتاجرة من المدن التركية، ممن كانوا يقومون بالتبضُع من السلع الأوروبية المستوردة كالأقمشة والغزول المحلية، فضلاً عن الثمار المجففة من الزبيب والكشمش والفواكه والبقوليات والأغنام وأصوافها، من المدن الواقعة في جنوب شرق الأناضول مثل؛ ماردين وديار بكر وغيرها[8]، ونظراً لأهمية العامل التجاري لتركيا أفرزت الحالة عن زيارة وفد لها لمدينة الموصل[9]، ومن ثُم أفتتاح أول قنصلية تركية بالمدينة في أيلول 1930[10].

المبحث الأول: أثر الأزمة الاقتصادية العالمية على تركيا 1929 – 1933

مع تأسيس الجمهورية التركية عام 1923 وضع الرئيس التركي مصطفى كمال أتاتورك (1923 – 1938) سياسة أقتصادية للبلاد بهدف الوصول الى مستوى الحضارة الحديثة لتركيا من خلال تحويل مجتمع فقير يكسب العيش من الزراعة التي تُعد القطاع المسيطر على أقتصاد الدولة وتطوير هذا القطاع لم يكن يتعلق بالمزارعين بقدر تعلقه بالدعم الحكومي وقيام وزارة الزراعة بوضع برامج وعقد مؤتمرات على مدار سنوات عديدة[11]، لاسيّما وان الشركات الاجنبية هي المسيطرة على القطاعات الاقتصادية الأكثر أهمية في تركيا[12]، مثل الموانئ الرئيسية في استانبول وإزمير والتحكم في سواحلها باسم (حقوق الملاحة الساحلية)[13]، وعلى وفق ذلك فقد عمد أتاتورك الى تنظيم المؤتمر الاقتصادي الأول بإزمير خلال المدة من 17 شُباط – 4 آذار 1923، الذي حضره (1135) من ممثلي التُجار والصناعيين والمزارعين، الذي عمل على تشكيل السياسة الاقتصادية للدولة الحديثة التأسيس[14]، وللتعرف على وجهات النظر في القضايا الاقتصادية للبلد وتحديد المستلزمات المطلوبة[15]، بهدف إنشاء نظام أقتصادي يهدف الى تطوير الصناعات

المحلية[16]، وتماشياً مع قرارات المؤتمر صرح أتاتورك من حيث المبدأ بأن الدولة ستسمح لرأس المال الخاص للإسهام في السياسة الاقتصادية للبلد، مع تدفق رؤوس الأموال من البلدان الأوروبية المتقدمة[17]، وبطبيعة الحال ستكون الأولوية لقطاع الزراعة والصناعة والخدمات[18].

فضلاً عما تقدم عمد أتاتورك إلى تأسيس بنك العمل İş Bankası في 26 آب 1924 برأسمال قدرهُ (242908) ليرة تركية لتوجيه سياسة الدولة الاقتصادية[19]، إذ أسسها بتوجيه من أحد تجار إزمير البارزين وكان الهدف من تأسيس هذا المصرف هو إنشاء مؤسسة مالية وطنية تتمكن من منافسة المصارف الأجنبية والمصارف التي يمتلكها الرأسماليون، ممن كانوا يتمتعون بنفوذ كبير في استانبول، ولإنجاح سياسته هذه أناط مسؤولية تنظيم المصرف إلى جلال بايار[20] Celâl Bayar، الذي كان يتمتع بثقة المجتمع التجاري في تركيا[21]، فضلاً عن إصدار وزارة الصناعة والمعادن قانون تشجيع الصناعة Teşviki Sanayi Kanununa المرقم بـ (1055) في 28 أيار 1927[22].

مع بروز بوادر الأزمة الاقتصادية العالمية 1929 – 1933[23]، ساهم التُجار المحليون في تأزم الأوضاع الاقتصادية بتركيا بشكل غير مباشر، فنظراً لعلمهم بأن الحكومة ستعمل على رفع التعريفات الكمركية على البضائع المستوردة، عمدوا إلى استيراد كميات كبيرة من البضائع والسلع الأجنبية عام 1929 وخزنها قبل لجوء الحكومة إلى تنفيذ تلك السياسة، بهدف تحقيق أكبر قدر من الأرباح، فكان أن ساهم ذلك في خروج مبالغ كبيرة الى خارج البلاد وبالتالي بروز تدهور بالميزان التجاري[24]، لاسيّما أنه كان يعتمد على الجنيه الاسترليني مع نظام سعر الصرف[25]، وبما أن تلك السياسة جاءت في مصلحة التجار المحليين، إلا أنها كانت كارثية على الأقتصاد التركي الذي تديره الحكومة إذ ارتفعت كلفة الديون لعام 1930 أرتفاعاً حاداً و أُجبرت الحكومة على التوقف عن الدفع لدائنيها الأجانب، زاد من ذلك صعوبة إمكانيتها من إقتراض الأموال واجتذاب الاستثمارات الأجنبية[26]، لاسيّما بعد انخفاض دخل الفرد التركي وانخفاض الطلب على السلع وبالتالي توقف المصانع عن العمل وحدوث الركود الاقتصادي[27].

بالتزامن مع تأثيرات الأزمة الاقتصادية العالمية في معظم أنحاء العالم ظهرت بوادر آثار الأزمة على تركيا مع بداية عام 1930، في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، ولعل ذلك يرجع الى عوامل داخلية وأُخرى خارجية، فعلى المستوى الداخلي يمكن القول إن الساسة الأتراك ممن أرسوا أُسس بناء الجمهورية التركية الحديثة وضعوا خططهم في عملية تحديث الدولة من خلال الأخذ بمعالم التحديث الموجودة في الغرب دون الأخذ في الحُسبان إمكانيات تركيا في السنوات الأولى من تأسيس الدولة[28]، في وقت كانت تركيا بحلول عام 1923 قد شهدت نقصاً حاداً في الأيدي العاملة بالزراعة، وفي ذات الوقت فقد عارض مُلاك الأراضي فكرة توزيع الأراضي على الفلاحين، كما عارضوا أي تغيير في البنية الأجتماعية للريف، لاسيّما أن

أكثر من 70% من المجتمع التركي يعمل بالزراعة[29]، فعندما حاولت الدولة مساعدة الفلاح بقروض يقدمها المصرف الزراعي، في كثيرٍ من الأحيان لا تصل ليد الفلاح، لأن المالك تمكن من أن يحول مسيرتها لتدخل في جيبه، على الرغم من أن الحكومة التركية أقدمت منذ عام 1923 ولغاية عام 1929 الى إصدار جملة من التشريعات بهدف خلق واقع أقتصادي مُترف وبيئة إجتماعية أكثر ملائمة لأزدهار مجتمع حديث تماشياً مع القوانين التي استهدفت تحطيم التقاليد والمؤسسات القديمة[30]، إلا أن نقطة البداية الحقيقية تكون عام 1930 لاسيّما بعد تأسيس البنك المركزي Merkez Bankası بهدف تنظيم نظام الصرف في البلاد[31].

أما على المستوى الخارجي فتعزى إلى اتباع تركيا للنظام الاقتصادي الرأسمالي في الغرب في تحديث الدولة مع بداية تأسيسها عام 1923، إذ حاولت الحكومة التركية الاندماج بالسوق الغربية، فكان أن أصبحت تركيا سوقاً مصدرة للمواد الأولية ومستوردة للبضائع المصنعة، لاسيّما مع بريطانيا، وبهذا التوجه التركي الغربي بشكل عام وبريطانيا بشكل خاص كان لابد من أن تترك الأزمة الاقتصادية العالمية آثاراً سيئة على الأقتصاد التركي، في وقت كانت تشهد انخفاضاً في أسعار المنتجات الصناعية والمحاصيل الزراعية[32]، وبالتالي التأثير سلباً على الأوضاع المعاشية لعموم فئات المجتمع التركي من العمال والفلاحين ممن لم يتمكنوا من دفع القروض التي سبق أن حصلوا عليها من الحكومة[33]، في ظل هبوط قيمة التجارة الخارجية، والجدول الآتي يوضح ذلك بالمليون ليرة التركية[34].

العام	1929	1930	1931	1932	1933
الواردات	256,3	147,0	126,7	86,0	74,6
الصادرات	155,0	151,5	127,3	101,3	96,2

وعلى وفق ما تقدم ظهرت آثار الأزمة الاقتصادية العالمية على المجتمع التركي بشكل واضح، فكان عبء ذلك كبيراً على فئة الفلاحين والعمال والكادحين الأخرى، الأمر الذي نتج عنه بروز ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة[35]، وبالتالي زيادة نسبة البطالة لاسيّما في قطاع الزراعة والصناعة والخدمات[36]، مع تدني أسعار اليد العاملة، الأمر الذي انعكست تأثيراته على الأوضاع الاقتصادية والأجتماعية، وعليه فقد أتخذت الحكومة التركية خلال المدة 1929 – 1931 مجموعة من الإجراءات التي وضعت الأقتصاد والتجارة الخارجية بشكل خاص تحت سيطرة الدولة بهدف تطبيق سياسة الحماية (Protectionism) للإنتاج الوطني، وفقاً لخطة شاكر كسابير Şakir Kesebir Planı'nın[37]، وجرت مناقشات عديدة بشأن مسألة تدخل الدولة في السياسة الاقتصادية وريادة الأعمال التجارية لمعالجة الوضع الاقتصادي المتردي[38]،

في حين أشار عصمت إينونو إلى ضرورة اتخاذ مبدأ (الدولانية[39] DEVLETÇİLİK)، أثناء أفتتاح سكة حديد سيواس في 30 آب 1930[40]، وأكدوا فيما بعد في المؤتمر الثالث لحزب الشعب الجمهوري Cumhuriyet Halk Partisi (CHP) المنعقد في 30 آب 1931، على أن القطاع الخاص سيساهم في أزدهار القطاع الاقتصادي من خلال إشراف الدولة على القطاعين التجاري والصناعي[41]، فكان أن أسسوا مكتب الدولة الصناعي[42] Devlet Sanayi Ofisi على وفق القانون المرقم بـ (2058) الصادر في 3 تموز 1932 وبنك التسليف والصناعة التركي[43]، Türkiye Sanayi Kredi Bankası للقيام بالمهام التالية:

أ. إعداد المشاريع لمؤسسات الدولة الصناعية، وتقديم الخدمات لتنفيذها.
ب. وضع جميع المصانع تحت إدارة وإشراف وزارة الصناعة والمعادن.
ت. بذل الجهود في زيادة إنتاج المواد الخام والبضائع المحلية.
ث. إجراء الدراسات حول المشاريع التي تقدمها وزارة الأقتصاد.
ج. إعداد البرامج التي تسهم في تطوير الأقتصاد، وتحديد ميزانيتها.
ح. التحكم في تحديد أسعار البضائع المحلية[44].

وعلى وفق ذلك بدأت الحكومة بحملة لتشجيع أستعمال البضائع المنتجة محلياً، وطالبت من الصحافة أن تعالج الموضوع بوصفها قضية وطنية، فكانت نتيجة تلك الحملة أن حقق الأقتصاد التركي نسبة من الأستقرار مما شجع الدولة على تأدية دور أكثر فاعلية[45]، في ظل النمو الصناعي الذي تحقق بين الأعوام 1930 – 1932 بنسبة 14,8% بعد أن أنخفض الأستيراد من (256) مليون ليرة تركية عام 1929 إلى (101) مليون ليرة عام 1932، في ظل تبني سياسة الدولانية، لتكون الدولة الفاعل الأساسي في الإنتاج والاستثمار عبر مساعدة القطاع الخاص لتنفيذ المشاريع الاقتصادية التي كان القطاع الخاص أضعف من أن يتمكن من تنفيذها بنفسها[46].

فضلاً عما تقدم بدأت الحكومة التركية باتخاذ إجراءات لخلق قاعدة صناعية قابلة للنمو، ونظراً لعدم تأثر أقتصاد الأتحاد السوفيتي بالأزمة الاقتصادية العالمية[47]، على عكس الدول الغربية فكانت النتيجة أن أهتزت الثقة بالنظام الليبرالي الغربي[48]، ورسخ الاعتقاد عند الساسة الأتراك بصواب السياسة الاقتصادية السوفيتية، وعلى وفق ذلك قام وزير الخارجية التركي توفيق رشتو آراس Tevfik Rüştü Aras (1923 ـ 1938) بزيارة إلى العاصمة السوفيتية موسكو في نهاية عام 1930 أعقب ذلك بنحو عامين زيارة لرئيس الوزراء عصمت إينونو للمدة الوزارية (1925 – 1937) بزيارة للعاصمة السوفيتية موسكو للمدة 24 نيسان 10 أيار 1932 ألتقى خلالها بالسكرتير العام للحزب الشيوعي السوفيتي جوزيف

ستالين Joseph Stalin (1922 – 1953)، وطلب إينونو منه تجربة التخطيط السوفيتي للمدن الصناعية (BBYSP)، فكان أن تعهد ستالين ببيع الآلات والمعدات الصناعية لتركيا على أن تسدد الأخيرة قيمتها كأقساط تدفع على شكل مواد عينية من الخامات التركية ولمدة (20) عاماً[49].

في 21 كانون الأول 1934 وقع الجانبان التركي والسوفيتي اتفاقاً ثم أعلنوا عن الخطة الخمسية الأولى للحكومة التركية في 17 نيسان من العام نفسه والمعتمدة على التقرير الذي أعدهُ الخبير (أورلوف Orloff)[50]، بمشاركة مجموعة من الخبراء السوفيت ممن وصلوا الى أنقرة في آب 1932[51]، وفي تموز 1935 أفتتح في ولاية قيصرية Kayseri واحدة من أكبر مصانع النسيج بتركيا السوفيتية الصنع صُمم ليكون قطعة عرض صناعية تفتخر باحتوائها على (33) ألف مغزل و(1082) نولاً – جومة نسيج – فضلاً عن وحدة صباغة كاملة[52]، وقام مهندسون سوفيت بنصب المصنع وتدريب الأتراك ليتولوا إدارته فيما بعد، فضلاً عن إنشاء (15) مصنعاً آخراً في أجزاء مختلفة من البلاد، مثل كونيا Konya ، وملاطيا Malatya، وإرغلي Ereğli ، ونازلي Nazilli، وتوسيا Tosya ، وآغدير Iğdır ، وتورهال Turhal ، وكارابوك Karabük ، وكانت خطة أورلوف الصناعية قد تضمنت جزأين الأول منها أعتماد الحكومة بشكل كبير على صناعة النسيج، فضلاً عن صناعة الزجاج والورق والسيراميك والأحذية، في حين ركّز الجزء الثاني على الصناعات الكيميائية والتعدين، بهدف تخفيض إستهلاك البضائع المستوردة من الخارج[53]، و بذلك غدت تركيا تنتج الكثير من البضائع التي كانت تستوردها في السابق، لكن الذي حصل أن هذه الإجراءات جاءت لصالح الصناعة، والجدول اللاحق يوضح ذلك بآلاف الليرات[54].

العام	قيمة الصادرات	قيمة المستوردات	العجز – / الفائض +
1929	155,220,000	256,296,000	101,76,000 _
1930	147,180,000	147,552,000	372,000 +
1931	127,275,000	126,660,000	615,000 +
1932	101,304,000	85,980,000	15,324,000 +
1933	96,168,000	74,675,000	21,493,000 +

يبدو أن السياسات التي وضعتها الحكومة التركية بهدف التقليل من آثار الأزمة الاقتصادية العالمية عليها، لم تأتِ بنتائج إيجابية في مستوى المعيشة الذي سار بأتجاه الأنخفاض، وتدني القوة الشرائية للفرد التركي، وارتفاع مستوى الأسعار للمواد الضرورية للمعيشة لاسيّما بعد انخفاض مستوى الانتاج الزراعي،

نتيجة للظروف المناخية السيئة وأجتياح الجراد للمزروعات[55]، مما تسببت في تدهور العملة التركية، الأمر الذي أدى بالحكومة إلى اتباع سياسة التقشف Kemer sıkma politikası عام 1930[56].

المبحث الثاني: المعاهدة التجارية التركية – العراقية 1932

في ظل رغبة الحكومة العراقية تدعيم علاقاتها مع تركيا أبدى الملك فيصل الأول رغبته للسفير التركي ببغداد طاهر لطفي Tahir Lûtfi لزيارة أنقرة، فكان أن وجه الأخير البرقية المرقمة بـ (28000) في 27 أيار 1931 الى الخارجية التركية مُبيناً فيها رغبة ملك العراق لزيارة أنقرة، ورغبة من الجانب التركي في تدعيم علاقاتها الثنائية مع العراق وجه الرئيس الرئيس التركي مصطفى كمال أتاتورك دعوة رسمية لملك العراق لزيارة أنقرة[57].

وصل الملك فيصل الأول أنقرة في 6 آب 1931 وكان في أستقباله الرئيس أتاتورك، وفي مظاهر التكريم باليوم الثاني من الزيارة أشار أتاتورك إلى ذلك بقوله: "صاحب السمو الملكي أشعر بأنني محظوظٌ بزيارتك الى الجمهورية التركية، بلا شك زيارتكم هذه سوف تُسهم في تعزيز مشاعر الصداقة وتطوير العلاقات بين البلدين، لاسيّما أن جهودنا مُنصبةٌ في عملية السلام مع الجيران والعالم أجمع وفق مبادئ الصداقة المتبادلة والتضامن، ونرغب في أن تشهد علاقاتنا مزيداً من التقدم والأزدهار ... الواقع الجغرافي يفرض علينا وجود مصالح متبادلة في النواحي السياسية والاقتصادية، ونرغب في مزيدٍ من التقارب بين البلدين"، فجاء رد الملك فيصل بالقول: "أُعبر لكم بإخلاص عن مدى سروري وسعادتي بعد تلبيتي للزيارة التي كُنت أرغب فيها من القلب ... امتناني العميق لهذا الحماس الذي سيترك انطباعاً عميقاً ومُمتعاً في كل مناسبة وأتمنى النجاح للأمة التركية."[58].

في 8 آب 1931 صدر بيان مشترك بأنقرة بحضور رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد ووزير ماليتها مُحَمَّد رسُتم حيدر (1930 – 1932) ورئيس الوزراء التركي عصمت إينونو ووزير خارجيتها توفيق روشتو آراس، وجرت العديد من المباحثات بين الطرفين بشأن عددٍ من القضايا المشتركة بين البلدين في مقدمتها:

1. قضية الأمن على الحدود المشتركة بين البلدين.
2. شروط الإقامة في البلدين.
3. المعاهدة التجارية التركية العراقية المزمع عقدها بين البلدين[59].

فيما بعد توجت الجهود الدبلوماسية للبلدين بزيارة رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد لأنقرة في مطلع عام 1932 ووقع خلالها على معاهدة الإقامة وأمن الحدود المشتركة في 9 كانون الثاني من العام نفسه[60]، ومن ثم التوقيع على المعاهدة التجارية في 10 كانون الثاني 1932[61]، التي أقدمت بموجبها الحكومة التركية على تقديم تسهيلات للتجارة العراقية من خلال موانئها المطلة على البحر المتوسط والبحر الأسود، مقابل إقدام الطرف العراقي على تقديم تسهيلات للتجارة التركية من خلال ميناء البصرة، كما أتفق الطرفان التركي والعراقي على أن يمنح أحدهما الآخر معاملة الدولة الأفضل في النشاط التجاري، من خلال عدم استيفاء أية رسوم على الصادرات عن البضائع والسلع المصدرة إلى الدول الأخرى[62]، فضلاً عن تعهد الحكومة التركية بخفض رسوم الاستيراد بمقدار الثلث عما يرد من التمور العراقية الى تركيا، لاسيّما أن الحكومة التركية كانت ترى في استيرادها للتمور العراقية أمراً مؤثراً على مبيعات التين والزبيب التركي، إذ كانت قد فرضت في السابق رسماً بمقدار (24) ليرة تركية عن كل مئة كيلوغرام من التمر العراقي، أي: ما يساوي (40) فلساً عراقياً للكيلوغرام الواحد[63]، وفي الجانب الآخر فقد أجرت الحكومة العراقية تخفيضات كمركية على الصادرات التركية الواردة إليه من حيوانات الماعز والأغنام والأخشاب[64]، مقابل ما تعهدت بها الحكومة التركية.

ومما تُجدر الإشارة إليه أن نسبة الصادرات والواردات بين البلدين أخذت بالانخفاض مع مرور الوقت[65] ، ويعود ذلك إلى عوامل عديدة من أهمها:

1. إتباع الحكومة التركية في سياستها التجارية لنظام الحصص[66]، أبتداءً من عام 1931[67].
2. حرص الحكومة التركية على حماية إنتاجها الوطني، ومحاولة إحكام السيطرة على التجارة الخارجية، لاسيّما في ظل التشابه الكبير في فروع الإنتاج الزراعي والحيواني في البلدين[68].
3. صعوبة المواصلات لاسيّما في ظل عدم وجود خطوط للسكك الحديدية بين البلدين لغاية عام 1940 بعد أن ربطوا خط سكة حديد بغداد Bağdat Demiryolu[69]. التي تمر بالأراضي التركية والسورية والعراقية (كونيا – أناضول – كارامان – طوروس – أضنة – نصيبين – حلب – الموصل – بغداد – البصرة) [70].
4. إنعدام الأمن في أحايين عديدة على الحدود بين البلدين آنذاك، مما كان يهدد أمن وسلامة التجار وأموالهم[71].
5. إخلال الطرف العراقي لتنفيذ قرار تخفيض الرسوم الكمركية بشكل خاص تجاه التجارة التركية، إذ أقدمت الحكومة العراقية بتخفيض رسوم تجارة الحيوانات والأخشاب والعفص بموجب القانون رقم (19) لعام 1932 ، والقانون رقم (64) لعام 1932 ، ثم القانون رقم (11) لعام 1933 ، غير أن هذا التخفيض قد ورد بشكل عام وسرى ذلك على السلع المذكورة من تركيا وغيرها من الدول،

ولكن الحكومة التركية عملت على تنفيذ ألتزاماتها تجاه العراق بتخفيض الرسوم على التمور العراقية، وزيادة حصة استيرادها[72]، مقابل عدم ألتزام الطرف العراقي بذلك.

وفي نظرة إلى الاحصائيات الواردة[73]، يتبين أن حجم التبادل التجاري بين البلدين يوضح ترجيح كفة الصادرات التركية إلى العراق في مقابل ماكان يقوم العراق بتصديره من البضائع والسلع إلى تركيا، ولعل ذلك التفوق يعود إلى إمكانية تركيا سد حاجة البلاد بالاكتفاء الذاتي، بل وأصبحت هي المصدرة لمنتجاتها الزراعية وهو ماينُم عن نجاح التخطيط الاقتصادي للحكومة التركية من خلال أتباع نظام الحصص، فضلاً عن فرض الضرائب الباهضة على البضائع المستوردة، مع وضع القيود أمام أستيراد المنتوجات المشابهة لمنتوجاتها من العراق بهدف حماية منتوجاتها وللحفاظ على الميزان التجاري لها.

المبحث الثالث: تركيا وعلاقات التجارية مع العراق إبان الحرب العالمية الثانية 1939 – 1945

مع أواخر عقد الثلاثينات من القرن العشرين شهدت الأوضاع الدولية نشوء تكتلات بين الدول الكبرى أفرزت حالة من الصراع، أدت بالنهاية إلى نشوب الحرب العالمية الثانية (1 أيلول 1939 – 2 أيلول 1945)[74]، بين دول الحلفاء ودول المحور[75] ؛ لكون منطقة الشرق الأوسط تمثل حلقة الوصل في خطوط المواصلات الدولية ومصدر للطاقة فقد كانت ذا أهمية بالغة بالنسبة إلى الدول الغربية[76]، ومع غلق جميع المسالك التجارية أصبحت تركيا في حاجة ماسة لأسواق جديدة لصرف منتجاتها الزراعية[77]، لاسيّما أن تركيا قد ورثت الديون من الدولة العثمانية واستمراراً بحرب الاستقلال (1919 – 1922) مروراً بتأثيرات الأزمة الاقتصادية العالمية 1929 – 1933، فضلاً عن تأثر الاقتصاد التركي مع بداية الحرب العالمية الثانية بقدر ما تأثرت به الدول التي دخلت تلك الحرب، وذلك بسبب الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها الحكومة التركية آنذاك[78].

وعلى وفق ذلك فقد برزت أهمية العراق بالنسبة لتركيا، فكان أن أزداد أهتمامها بها، ولذا ففي 11 آب 1940 وصل إلى بغداد وفد تجاري تركي لدراسة الأوضاع التجارية في المنطقة، بهدف تعزيز العلاقات التجارية مع العراق من خلال اتخاذ ميناء البصرة منفذاً بحرياً تجارياً لها بعد أن أغلقت الدول الغربية منافذها التجارية بسبب أحداث الحرب العالمية الثانية وخصوصاً موانئ البحر المتوسط[79]، الأمر الذي زاد من أهمية ميناء البصرة المتصل بمياه الخليج العربي بالنسبة لتركيا كون أن منطقة الخليج العربي أصبحت حلقة وصل بين

منطقة الشرق الأوسط وأوروبا[80]، ولذا وجدت تركيا أن من أولوياتها هو الحصول على منفذ بحري يكمن في ميناء البصرة[81].

على الرغم من اتخاذ تركيا موقف الحياد من الحرب العالمية الثانية[82]، إلا أن الأمر لم يكن بالسهل، فمع التحاق أعداد كبيرة من أبنائها بالجيش[83]، وصرفت الحكومة مبالغ طائلة لشراء الأسلحة[84]، فضلاً عن المخاطر التي أحاطت بالتجارة الخارجية، الأمر الذي ساهم في بروز مشاكل اقتصادية في البلاد فضلاً عن الاجتماعية[85]، مثل ظهور السوق السوداء وأختفاء الكثير من المواد الضرورية للحياة، لاسيّما وأن أصحاب الدخل المحدود يمثلون الغالبية العظمى من سكان تركيا[86]، مع تركز رأس المال في أيدي فئات محددة وعلى وجه الخصوص في المدن الكبيرة، فكان أن لجأت الحكومة إلى اتخاذ تدابير من شأنها التقليل من آثار الوضع الاقتصادي الصعب[87]، ومنها إصدار عدد من القوانين مثل قانون الحماية الوطنية Milli Korunma Kanunu (MKK) الصادر في 18 كانون الثاني 1940[88]، بموجب القرار المرقم بـ (3780) الذي بموجبه منحت حكومة رئيس الوزراء رفيق سيدام Refik Saydam (1939 – 1942) سلطات غير مسبوقة للسيطرة على أسعار المنتجات والسلع ومراقبة الأنشطة الاقتصادية في البلاد والذي دخل حيّز التنفيذ بدءاً من 19 شباط من العام نفسه[89]، فضلاً عن قانون ضريبة الدخل (Varlık Vergisi Kanunu (VVK بموجب القرار المرقم بـ (4305) الصادر في 11 تشرين الثاني 1942والذي دخل حيز التنفيذ في 4 حزيران 1943، فضلاً عن قانون ضريبة الحبوب التركي (TMVK)[90].

ومع تفاقم ظروف الحرب العالمية الثانية، تفاقمت الظروف الاقتصادية في تركيا فكان على الحكومة أن تتشد في تطبيق قانون الحماية الوطنية بوصفه أحد الإجراءات الوقائية لتقيل آثار الحرب، فموجب القانون المذكور أُعطيت الحكومة سلطات واسعة بهدف تنظيم السوق المحلية وتنظيم عمليات التصدير والاستيراد في ظل ممارسات السوق السوداء بالبلاد، والعمل على تحديد نوعية المحاصيل التي سيزرعها المزارعون والاستيلاء على المحصول مقابل قيمته المحددة من قبل الحكومة وتخزينها لتفادي المشاكل الاقتصادية إبان سنوات الحرب العالمية الثانية[91].

في تلك الأثناء كان على الحكومة التركية أن تُدرك صواب موقفها من تلك الحرب، ففي بداية الأمر تقربت من دول المحور[92]، إلا أنه في النهاية تغير الموقف بأن تقربت من دول الحلفاء عندما بلغت الحرب ذروتها، إذ أعلنت تركيا الحرب على ألمانيا في 23 شباط 1945، لاسيّما عندما أحست بحاجتها إلى الدول الغربية في ظل أرتفاع تكاليف المعيشة بمقدار ثلاثة أضعاف عن المستوى الذي كانت فيه عام 1938 مقارنة بما آل إليه عام 1943، كما أرتفعت أسعار المواد الضرورية للمعيشة بنحو خمسة أضعاف في ظل تدهور الأقتصاد التركي، بسبب ظهور السوق السوداء على حساب الفئات و الشرائح الاجتماعية الوسطى والدنيا

، مما عانى الدخل القومي التركي من التدهور، في ظل النفقات العسكرية الباهظة على الرغم مما أعلنته من سياسات حيادية في السنوات الأولى من الحرب[93].

ولما كانت تركيا في عُزلة مع الدول الغربية المتحاربة التي كانت مصادر للاستيراد، إذ ساهم ذلك في إيجاد تقارب بين دول الشرق الأوسط، لاسيّما التقارب التركي العراقي حين تم ربط السكة الحديدية التركية التي سبق أن تأسست برأسمال أجنبي عام 1929، مع سكة الحديد العراقية في منطقة تل كوجك الحدودية، بعد اجتماع عقد بأنقرة عام 1940 بحضور ممثلي السكك الحديدية التركية والعراقية والسورية، للتباحث في تسهيل النقل التجاري البري بين الدول الثلاث[94].

عموماً ساهم ذلك التقارب في تنشيط الحركة التجارية التركية مع العراق، بعد أن أعتمدت الأولى على سكة حديد العراق وصولاً الى ميناء البصرة في عمليات التصدير والاستيراد، بسبب أن هذا الطريق أصبح من أهم الطرق التجارية بالنسبة لتركيا، إذ ربطها بالخارج ولاسيّما مع بلاد الشرق الأقصى التي كانت تركيا تُصدر إليها منتجاتها مثل دول الهند واليابان، كما ساهم ذلك الطريق في تنشيط الحركة التجارية مع العراق بعد قدوم العديد من تجار تركيا إلى العراق والعمل على إيجاد علاقات تجارية، تُسهم في تنشيط وإنعاش الحركة التجارية بين البلدين، فكان أن قدم إلى العراق وفد تركي تجاري في آب 1940 بهدف عقد صفقات تجارية واللقاء مع بعض المسؤولين العراقيين، ولاسيّما بعدما قامت الحكومة التركية بتعيين مُلحق تجاري في بغداد بهدف تعزيز وتنشيط حركة التبادل التجاري بين البلدين، كما أعقب ذلك إرسال الحكومة التركية لبعثة إلى العراق تهدف إلى تنسيق العمل التجاري عبر ميناء البصرة يُمكّن تركيا من الحصول على ما تحتاجه من البضائع والسلع الأجنبية من بلدان أخرى، فضلاً عن تصدير بضائعها عبر ذلك الميناء[95].

ساهم التنسيق بين المسؤولين الأتراك والعراقيين في أنعاش الحركة التجارية بين البلدين بدءاً من شهر آب 1940 ولغاية تشرين الأول من العام نفسه، إذ ابتاعت الأطراف التركية كميات كبيرة من وقود البنزين وأكياس الجنفاص (الطواني)، فضلاً عن بضائع أخرى شحنتها عبر السكك الحديدية المارة عبر طريق تل كوجك[96].

حاولت الحكومة التركية تنشيط الحركة التجارية مع العراق عبر ميناء البصرة، بإنشاء قنصلية لها بتلك المدينة، نظراً للأهمية التي تعلقها الحكومة التركية على هذا الخط التجاري، فكان أن كلفت إسماعيل حقي Ismail Hakkı بمهام القنصل التركي العام بالبصرة، فكان أن أتجهت أهتمامات الحكومة العراقية أيضاً إلى تشكيل مناطق كمركية في مدن الموصل وأربيل وكركوك والسليمانية، عبر سكة حديد تل كوجك، فكان أن استوردت تركيا من هذه المدن العديد من المنتجات العراقية المحلية والتي وصلت قيمتها الى نحو (14621) ديناراً عراقياً، كما بلغت قيمة البضائع التركية المصدرة للعراق بنحو (12268) ديناراً، فيما

وصلت قيمة البضائع الأجنبية التي أستوردتها تركيا من خلال الأراضي العراقية نحو (9601) دينار وذلك خلال المدة ما بين الأول من كانون الثاني 1940 ولغاية نهاية تشرين الأول من نفس العام[97].

وفضلاً عما تقدم في نهاية شهر حزيران 1940 وافق مجلس الوزراء العراقي على استئناف تصدير النفط العراقي من آبار مدينة كركوك مروراً بالأراضي التركية ووصولاً إلى موانئ البحر المتوسط، فضلاً عن تصدير المنتوجات النفطية إلى تركيا للاستهلاك المحلي، ورغبة من الجانب التركي لتوثيق العلاقات التجارية مع العراق أوفدت أعضاءاً من مجلس الأمة التركي الكبير Turkiye Buyuk Millet Meclisi إلى العراق مع بداية عام 1941 [98]، أعقب ذلك وصول وفد آخر من المصرف الزراعي التركي Türkiye Ziraat Bankası مكوّن من عاصم تاكان Assem Takan، وجواد أركان Jawad Arkan إلى ميناء البصرة لاستلام البضائع العائدة لذلك المصرف، وفي السياق نفسه وصل القنصل التركي عاصف كوفنار Asif Cofnar إلى مدينة الموصل لاستلام مهام منصبه بعد أن فتحت تركيا قنصليتها فيها[99]، وهو ما يدلل على توثيق العلاقات وإنعاش الحركة التجارية بين البلدين.

وبهدف تنظيم العلاقات التركية مع العراق طلبت الحكومة التركية من الأخيرة تزويدها بعدد قطيع الأغنام وعدد وأسماء الرعاة الذين سيرافقونها ممن يرغبون في دخول الأراضي التركية في فصل الربيع بهدف الرعي[100]، والتي كانت تمكث في تلك الأراضي نحو أربعة أشهر ثم تعود إلى العراق بعد ذلك، ولعل السبب في الطلب التركي أنها كانت تمنع رعاة الأغنام العراقية من بيعها ضمن الحدود التركية لمنع مزاحمة أغنامها في الأسواق التركية، فكان أن فرضت وزارة المالية التركية استيفاء رسم مالي بنحو (40) قرشاً تركيا عن الرأس الواحد من الأغنام العراقية، فكان أن جرت فيما بعد المناقشات بين مسؤولي البلدين بهدف صرف النظر عن استيفاء ذلك الرسم[101]، في ظل تطور العلاقات وتنشيط الحركة التجارية بين البلدين.

على وفق ما تقدم يمكن القول إن حركة تجارة تركيا مع العراق قد شهدت نشاطاً ملحوظاً خلال السنوات 1940 – 1941، إذ أخذت البضائع والسلع التركية تتوارد إلى العراق عبر سكة حديد (تل كوجك – الموصل) وصولاً إلى ميناء البصرة العراقي[102]، إذ بلغ حجم أستيراد تركيا من العراق ما قيمتهُ (99,432,088) ليرة تركية، في حين بلغ حجم صادراتها للعراق بقيمة (4,803,500) ليرة تركية، في حين قل حجم الاستيراد التركي عام 1940 ليصل إلى (54,183,000) ليرة تركية وبالمقابل أزداد قيمة صادراتها للعراق حينما بلغ (82,114,000) ليرة تركية[103].

من الملاحظ أن حركة التجارة التركية مع العراق قد شهدت نشاطاً ملحوظاً خلال السنوات 1943 – 1945 كما هو موضح في الجدول المذكور في أدناه بالدينار العراقي محسوباً بالاف[104].

العام	1943	1944	1945
استيراد تركيا من العراق	696,728	2,053	400,873
صادرات تركيا إلى العراق	162,480	347,702	349,674

عموماً يمكن تقييم حركة التجارة التركية مع العراق على أنها كانت طفيفة مع بدايات نشوب الحرب العالمية الثانية عام 1939، إلا أنها شهدت تطوراً ملموساً في أثناء السنوات 1940 – 1941، وهو ما اتضح من خلال الزيارات المتبادلة والوفود التركية التي كانت تزور العراق بين فترةٍ وأُخرى بهدف تمتين العلاقات التجارية مع العراق وزيادتها، لكن ذلك النشاط أخذ يتضاءل مع مجيء العام 1942، لأسباب غير معروفة ثُم سرعان ما بدأت تشهد أنتعاشاً خلال السنوات اللاحقة من حداث الحرب العالمية الثانية[105].

استنتاجات

1. يُلحظ أن السلبية كانت الصفة الواضحة في العلاقات التجارية بين تركيا والعراق في المدة التي سبقت عام 1926، بسبب التراكمات التاريخية، لكنها شهدت حالة تقارب في المدة التي أعقبت التوقيع على المعاهدة الثلاثية في 5 حزيران 1926 ، إلا أن حجم التبادل التجاري بعد عام 1928 شهد هبوطاً بين البلدين، بسبب الخطط الاقتصادية والقوانين التي أصدرتها الحكومة التركية بهدف حماية منتجاتها الزراعية.
2. يتبين من خلال متابعة طبيعة العلاقات التركية التجارية مع العراق في النصف الثاني بعقد الثلاثينات من القرن العشرين، أن الطرف التركي لم يكن يظهر أهمية كبرى في تطوير علاقاتها التجارية مع العراق، وهو ما لوحظ من خلال المعوقات التي كانت تؤثر في عملية التبادل التجاري بين البلدين، إلا أن الرغبة التركية بدأت بتطوير علاقاتها مع العراق بتأزم الأوضاع الاقتصادية مع بدايات نشوب الحرب العالمية الثانية عام 1939، لاسيّما أن الحكومة التركية أقدمت الى إعلان حالة التأهب القصوى مع

زيادة عدد أفراد قواتها المسلحة البرية وتعزيز قواتها في جبهتين، الأولى منها في غرب البلاد والثانية على الحدود الغربية منها، مع تعزيز وحدات المظلة ووحدات الأتصالات العسكرية ووحدات المدافع، والعمل على تحصين الحدود على الجبهتين، وهو ما دفعت الحكومة التركية إلى أن تلتفت نحو العراق بهدف ضمان سلامة تجارتها الخارجية عبر الأراضي العراقية.

3. كانت لظروف الحرب العالمية الثانية تأثيرها السلبي في الجانب الاقتصادي لتركيا؛ فقد شلت حركة التجارة عبر موانئ البحر المتوسط، الأمر الذي ساهم في إيجاد تقارب تركي عراقي على المستوى الرسمي للحكومتين، فضلاً عن المستوى المحلي، وبالتالي تنشيط حركة التجارة بين البلدين عبر طريق السكك الحديدية بين البلدين، وصولاً الى ميناء البصرة العراقي الذي أصبح المنفذ البحري الأهم لتركيا عام 1940، بسبب تفاقم ظروف الحرب العالمية الثانية.
4. أصدرت الحكومة التركية مجموعة من القوانين الخاصة والمتعلقة بالجانب الاقتصادي إبان الحرب العالمية الثانية مثل قانون الحماية الوطنية وقانون ضريبة الدخل وغيرهما كإجراء احترازي للتقليل من آثار الحرب على الاقتصاد التركي على الرغم من اتخاذها قرار الحياد في الحرب، إلا أن ذلك لم يمنع من إفراز عِبءٍ ثقيل على كاهل الفلاح التركي نتيجةً لزيادة نسبة الضرائب وسيطرة الحكومة على معظم مفاصل التصنيع والزراعة والحركة التجارية.
5. على الرغم من صعوبة الظروف الاقتصادية التي واجهتها تركيا في سنوات الأزمة الاقتصادية العالمية وسنوات الحرب العالمية الثانية، إلا أن الحكومة التركية تمكنت الى حدٍ كبير من تحقيق عددٍ من النجاحات في سياستها الاقتصادية من خلال التشريعات التي أصدرتها لحماية أقتصادها في تلك الأثناء، تزامناً بسياستها الحيادية بالحرب والحفاظ على علاقاتها التجارية مع الجارة العراق التي أصبحت المنفذ الوحيد لتركيا لمرور صادراتها و وارداتها الى العالم الخارجي.
6. إجمالاً يُمكن عد المدة ما بين تأسيس الجمهورية التركية عام 1923 وظهور بوادر الأزمة الاقتصادية العالمية عام 1929، فترة الأقتصاد الحُر (الليبرالي)، فيما تُعد المدة مابين إعلان رئيس الوزراء عصمت إينونو عام 1930 اتخاذ مبدأ الدولانية في السياسة الاقتصادية ونهاية الحرب العالمية الثانية 1945، فترة الأقتصاد (المقيد)، نظراً لتدخل الدولة في السياسة الاقتصادية بجوانبها الصناعية والزراعية والتجارية من خلال القوانين التي شرعتها لاسيّما في ظل ظهور السوق السوداء بالبلاد.

المصادر والهوامش:

[1] حُسمت قضية الموصل بقرار من محكمة العدل الدائمة بعصبة الأمم في 16 كانون الثاني 1925 وأُجبرت الظروف الحكومة التركية الأعتراف بعائدية الموصل للعراق بالتوقيع على أتفاقية الحدود الثلاثية بين تركيا والعراق وبريطانيا بأنقرة في 5 حزيران 1926 التي صادق عليها البرلمان التركي في 18 حزيران 1926. لمزيد من التفاصيل ينظر:

Ömer Kürkçüoğlu, Türk İngiliz İlişkileri (1919–1926), A.Ü.S.B.F. Yayınları, (Ankara: 1978), s. 301 - 305 ; Şevket Koçsoy; Irak Türkleri ve Türk Irak İlişkileri (1932–1963) , (İstanbul: 1991), s. 7 ; Kadir Kasalak , "Manda Sistemi ve Irak ile Suriye'de Uygulaması", Birinci Ortadoğu Semineri, Bildiriler, (Elazığ: 2004), s. 72-73.

[2] Koçsoy, a. g. e., s. 7.

[3] علي حمزة عباس عثمان الصوفي، العلاقات التجارية بين العراق وتركيا 1926 – 1958 ، (جامعة الموصل – كلية الآداب: 2004)، ص 72.

[4] Koçsoy, a. g. e., s. 8 ; Kadir Kasalak, Irak ta Manda Yönetiminin Kurulması ve Atatûrk Dönemi Tûrkiye – Irak Ilişkileri, Askeri Tarih Araştırmaları, Dergisi Sayi 9, Subat 2007, Yıl 5, s. 196.

[5] مجلة غرفة تجارة بغداد، " تصدير التمور العراقية إلى تركيا"، العدد (1)، السنة الثانية، بغداد، كانون الثاني 1939، ص 52 – 53.

[6] الصوفي، المصدر السابق، ص 78.

[7] المصدر نفسه، ص 79.

[8] جريدة الموصل، العدد (1304)، 16 شباط 1927.

[9] جريدة الموصل، العدد (1556)، 4 شباط 1929.

[10] الصوفي، المصدر السابق، ص 83.

[11] Pakize Çoban KARABULUT, Tarih Okulu Dergisi (TOD), Yıl 8, Sayı XXII, Haziran 2015, s. 372.

[12] Muhammed KARATAŞ, "Türkiye Cumhuriyeti Ekonomisinin Temellerinin Atılmasında İzmir İktisat Kongresinin Yeri ve Önemi", Yeni Türkiye Dergisi, Sayı:23-24, Cumhuriyet Özel Sayısı V, (1998), s.331.

[13] تجدر الإشارة هنا الى أن الشركات الأجنبية كانت تمتلك ذلك الحق من خلال نظام الأمتيازات التي سبق ان حصلت عليها في العهد العثماني، إلا أن تلك الأمتيازات أُلغيت في الأول من تموز 1926 . ينظر:

Hüseyin Yücel, Cumhuriyet Ekonomisinin Kuruluşu ve Gelişimi, Birinci Baskı, (Ankara: 2017), s. 83.

[14] İlker PARASIZ, Türkiye Ekonomisi 1923'den Günümüze İktisat ve İstikrar Politikaları, Ezgi Kitabevi Yayınları, (Bursa: 1998), s. 80.

[15] Ahmet M. GÖKÇEN, "Cumhuriyet Döneminde İktisadi Gelişme", Yeni Türkiye Dergisi, Sayı: 23-24, Cumhuriyet Özel Sayısı V, (1998), s. 3256.

[16] Hasan SABIR, "Atatürk'ün İktisat Zihniyeti", Dış Ticaret Dergisi, Yıl:8, Sayı: 28, Nisan (2003), s. 80.

[17] Mükerrem HİÇ, "Atatürk ve Ekonomik Rejim, Devletçilikten Günümüzde Piyasa Ekonomisine", Yeni Türkiye Dergisi, Sayı:23-24, Cumhuriyet Özel Sayısı V, (1998), s.3286.

[18] لمزيد من التفاصيل بشأن قرارات مؤتمر إزمير الاقتصادي ينظر:

Ersal YAVİ, Batırılan Bir Ülke Nasıl Kurtarılır? Günümüz Türkiyesine Kısadan Hisseler, Yazıcı Yayınevi, (İzmir: 2001), s. 282 – 283 ; Serdar Şahinkaya, Türkiye (İzmir) İktisat Kongresi (17 Şubat – 4 Mart 1923), (2014), s. 33 – 45.

[19] Gündüz Ökçün, Türkiye İktisat Kongresi, (Ankara: 1968), s. 252 ; Yücel, a. g. e., s. 74 ; سعاد حسن جواد، التطورات الاقتصادية والسياسية الداخلية في تركيا في سنوات الأزمة الاقتصادية العالمية 1929 – 1933، رسالة ماجستير، (جامعة بغداد – كلية الآداب: 1989)، ص 42 - 43.

[20] جلال بايار: ولد في 15 أيار 1883 في قرية عمر بك قرب بورصه Bursa شارك مع مصطفى كمال أتاتورك في حرب الاستقلال التركية 1919 – 1922، بين عامي 1924-1932 أصبح المدير العام لبنك الأعمال، وبين عامي 1932-1937 شغل منصب وزير الاقتصاد، وفيما بين عام 1937-1939 ترأس مجلس الوزراء، ساهم في تأسيس الحزب الديمقراطي Demokrat Partisi في 7 كانون الثاني 1946 وأنتخب أميناً عاماً له،

ثم رئيساً للجمهورية عام 1950 بعد فوز حزبه في الانتخابات التي جرت في 14 أيار 1950. ينظر: فيروز أحمد، صنع تركيا الحديثة، ترجمة: سلمان داود الواسطي وحمدي حميد الدوري، بيت الحكمة، (بغداد: 2000)، ص 233-234. ولمزيد من التفاصيل عن حياته ودوره في السياسة والأقتصاد ينظر:

AHU YĠĞĠT, Celal Bayar and Political Leadershp, 1937-1960, A Ph.D Dissertation, Department of Political Science Ġhsan Doğramacı Bilkent University Ankara January 2013, s. 1 – 231.

(21) Korkut Boratav, Türkiye İktisat Tarihi 1908 – 2002, Baskı 9 (Ankara: 2002), s. 77 ; أحمد، المصدر السابق، ص 218.

(22) 28 mayıs 1927 tarih ve 1055 numaralı teşviki sanayi kanununa müzeyyel kanun, (Resmî Gazete ile neşir ve ilânı : 8/VI/1933 - Sayı : 2422) ; Ökçün, a. g. e., s. 253 ; Yücel, a. g. e., s. 74.

(23) حدثت الأزمة بسبب تراكم كميات كبيرة من الذهب خلال الحرب العالمية الأول 1914 – 1918 في الولايات المتحدة وتوجيه رأس المال المتراكم إلى شراء العقارات والأراضي، وخاصة في ولاية فلوريدا ومع نهاية المضاربة على الأرض، انخفضت أسعار الأراضي بعد أن عمد البنك الفيدرالي الى رفع أسعار الفائدة من 7٪ إلى 15٪ في صيف 1929 من أجل إيقاف زيادة المضاربة، في حين كانت سوق الأوراق المالية في ذروتها، فكانت النتيجة أن تحول أصحاب الأسهم إلى البيع، وتسببوا في انهيار بورصة نيويورك بعد أن تم بيع نحو (16) مليون سهم في يوم الخميس الموافق 24 تشرين الأول 1929، فحدث انهيار سوق الأسهم رافقها إفلاس (642) بنكاً عام 1929 و(1345) بنكاً عام 1930 و (2298) بنكاً عام 1931، ليكون مجموع البنوك المفلسة للسنوات الثلاثة (4285) بنكاً. للمزيد ينظر:

Gülten Kazgan, Türkiye Ekonomisinde Krizler (1929-2001), İst. Bilgi Üniv. Yay. 2. Baskı, (İstanbul: 2008), s. 43 – 44 ; Nuri POYRAZOĞLU, 1929 Dünya Ekonomik Bunaliminin İzmir'de Görülen Etkileri , Yüksek Lisans Tezi, T.C. Dokuz Eylül Üniversitesi Atatürk İlkeleri ve İnkilap Tarihi Enstitüsü, (İzmir: 2008), s. 10 – 13.

(24) POYRAZOĞLU, a. g., s. 21 ; Evrim Yılmaz, Cumhuriyetin Devletçilik Politikaları ve Plan Arayışları 1923-1936 , s. 8.

(25) Kazgan, a. g. e., s. 45.

(26) أحمد، المصدر السابق، ص 218 – 219.

(27) POYRAZOĞLU, a. g. e., s. 21.

(28) جواد، المصدر السابق، ص 58.

(29) Selim Deringil, Denge Oyunu İkinci Dünya Savaşı'nda Türkiye'nin Dış Politikası, Tarih Vakfı Yurt Yayınları, (İstanbul: 2008), s.19 ; KARABULUT, a. g. e. s. 372.

(30) أحمد، المصدر السابق، ص 181.

(31) Nazmi KAL, Ekonomik Forum, Dünya ekonomisine Atatürk'ün getirdiği yeni kavram: Devletçilik - Karma Ekonomi, s. 112.

(32) أحمد، المصدر السابق، ص 215 ، 221.

(33) Yahya Sezai Tezel , Cumhuriyet Döneminin İktisadi Tarihi 1923-1950, Tarih Vakfı Yurt Yayınları, (İstanbul: 1994), s. 170.

(34) سيّار الجميل، العرب والأتراك الإنبعاث والتحديث من العثمنة الى العلمنة، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، (بيروت: 1997)، ص 216.

(35) حول هجرة الريف إلى المدينة في تركيا ينظر: طارق أحمد شيخو، "الأبعاد الاقتصادية والأجتماعية للهجرة من الريف إلى المدن في تركيا 1935 – 1980"، بحث منشور في مجلة جامعة زاخو، المجلد (4 – B)، العدد (1)، 2016، ص 54 – 68.

(36) للأطلاع على نسب البطالة في تركيا خلال السنوات 1929 – 1945 ينظر الملحق رقم (1).

(37) أعتمدت (خطة شاكر كسابير Şakir Kesebir Planı'nın) للأعوام 1923 – 1930 تشكيل ثلاثة مجاميع، كالاتي: المجموعة الأولى مهمتها تحديد خط سكك حديدية بتركيا، والمجموعة الثانية مهمتها البحث والدراسة في كيفية الأستفادة من سواحل البحر الأسود، في حين تكلفت المجموعة الثالثة بالبحث عن الموارد الطبيعية (الخام) في سواحل البحر المتوسط، إلا أنها لم تنفذ في وقتها فالخطط والبرامج اللاحقة التي وضعتها الحكومة في سنوات الأزمة الاقتصادية إنما هي في الأصل صورة لخطة كسابير. لمزيد من التفاصيل حول الموضوع ينظر:

POYRAZOĞLU, a. g. e., s. 3 – 4 ; Yılmaz, a. g. e., s. 5 – 8.

(38) Sefer Şener, İkinci Dünya Savaşı Yıllarında Türkiye'de Tarım Politikası Arayışları, Kocaeli Üniversitesi Sosyal Bilimler Enstitüsü Dergisi (7), 2004, s. 74.

[39] الدولانية: (DEVLETÇİLİK) ، أي: توظيف قوة الدولة والقطاع الخاص معاً في إحداث تنمية إقتصادية بالتركيز على المشاريع الاقتصادية وتشديد الرقابة على الصادرات والواردات، وفرض ضرائب كمركية عالية على الواردات، أدخل هذا المبدأ فضلاً عن مبدأ (الثورية DEVRİMCİLİK) في آذار 1931 إلى مبادئ حزب الشعب الجمهوري الأربعة الأخرى (الجمهورية CUMHURİYETÇİLİK ، القومية MİLLİYETÇİLİK ، الشعبوية HALKÇILIK ، العلمانية LAİKLİK) لتمثل مبادئ الحزب الستة على وفق المادة (1) ، الفقرة (3) تأسيس ومبادئ الحزب. ينظر:

Cumhuriyet Halk Partisi, TÜZÜK (9-10 MART 2018 TARİHLİ 19. OLAĞANÜSTÜ KURULTAYDA KABUL EDİLMİŞTİR), KURULUŞ VE İLKELER, Madde -1, (3), s. 9.

ولمزيد من التفاصيل بشأن هذه المبادئ ينظر: مُحَمَّد عزة دروزة، تركيا الحديثة، (بيروت: 1946)، ص 175.

Cumhuriyet Halk Partisi, PROGRAMI, s. 12 – 17.

[40] KAL, a. g. e., s. 111 ; POYRAZOĞLU, a. g. e., s. 22 ;

أحمد، المصدر السابق، ص 220.

[41] Ökçün, a. g. e., s. 253 ; İlhan Tekeli ve Selim İlkin, 1929 Dünya Buhranında Türkiye'nin İktisadi Politika Arayışları, (Ankara 1977), s. 161.

[42] Boratav,, a. g. e., s. 77 ; Yücel, a. g. e., s. 74.

[43] Yücel, a. g. e., s. 75.

[44] Devlet sanayi ofisi teşkili hakkında kanun "No. 2058, Kabul tarihi 3 - VII -1932, Resmî Gazete ile neşir ve ilânı: 10/V11/1932 - Sayı: 2146; Boratav, a. g. e., s. 77 ; Yücel, a. g. e., s. 75 ; POYRAZOĞLU, a. g. e., s. 22.

[45] POYRAZOĞLU, a. g., s. 23.

[46] KAL,, a. g. e., s. 112 ;

أحمد، المصدر السابق، ص 220 – 222.

[47] أستقدمت الحكومة التركية مجموعة من الخبراء السوفيت تحت قيادة المهندس الخبير (أورلوف Orloff) في آب 1932 الذي قدم العديد من التقارير والحلول لمجلس الوزراء التركي التي انتهت بوضع الخطة الخمسية الأولى التي أعلنت عنها في 17 نيسان 1934. ينظر:

KAL,, a. g. e., s. 112 ; Ferruh ÖZDER, Birinci Beş Yillik Sanayi Plani Ekseninde Aattürk Dönemi Türk - Sovyet Ekonomik ve Ticari İlişkileri, Ankara Üniversitesi Türk İnkılâp Tarihi Enstitüsü Atatürk Yolu Dergisi, Sayı: 60, Bahar 2017, s. 155 ; Yılmaz, a. g. e., s. 8.

[48] Tekeli ve İlkin, a. g. e., s. 161.

[49] ÖZDER, a. g. e., s. 155.

[50] أورلوف مهندس وخبير سوفيتي في مجال هندسة معامل النسيج والقطن والألياف ومدير لمعهد الأقتصاد السوفيتي وخبير في شؤون الطاقة، وصل الى أنقرة في آب 1932 برفقة مجموعة من الخبراء ممن وضعوا الخطة الخمسية الصناعية الأولى لتركيا في ظل ظروف الأزمة الاقتصادية العالمية. ينظر:

Dimitır Vandov, Atatürk Dönemi Türk - Sovyet İlişkileri, Kaynak Yayınları, (İstanbul: 2014), s. 232.

[51] KAL, a. g. e., s. 112 ; ÖZDER, a. g. e., s. 156.

[52] نتيجة للتقارب التركي – السوفيتي، حصلت تركيا على قرض صناعي مقداره نحو (16) مليون ليرة تركية، أي: ما يعادل (8) ملايين دولار أمريكي آنذاك، فكان أن أفتتحت الحكومة السوفيتية في تركيا وكالة توركستروخ Turkstroch لإدارة القرض وعملياته وتقديم طلبات المكائن والمعدات تحت رعاية موظفين صناعيين كبار ينظر: الجميل، المصدر السابق، ص 219.

[53] KAL,, a. g. e., s. 112 – 113 ; Yücel, a. g. e., s. 75 ; POYRAZOĞLU, a. g., s. 23.

[54] الصوفي، المصدر السابق، ص 96.

[55] Harun Terzi ve Sabiha Oltulular, Türkiye'de Ekonomik Büyüme -Enflasyon Süreci: Sektörler İtibariyle Ekonometrik Bir Analiz, Bankacılar Dergisi, Sayı: 50, (2004), s. 22 ; Yılmaz, a. g. e., s. 8.

[56] جواد، المصدر السابق، ص 82.

[57] Kasalak, Irak ta Manda Yönetiminin Kurulması, s. 197.

[58] Yaşar Canatan, Türk - Irak Münasebetleri (1926-1958), (Ankara: 1996), s. 36.

[59] a. g., s. 36.

[60] a. g., s . 36 – 45 .

[61] للاطلاع على نص المواد التي جاءت في المعاهدة التجارية التركية العراقية لعام 1932 ينظر الملحق رقم (2).

[62] جريدة فتى العراق، العدد (21)، 12 أيار 1934.

[63] مجلة غرفة تجارة بغداد، "تصدير التمور العراقية إلى تركيا"، العدد (1)، السنة الثانية، كانون الثاني 1939، ص 53.

[64] الصوفي، المصدر السابق، ص 106.

[65] المصدر نفسه، ص 106.

[66] نظام الحصص: رأت تركيا بموجبه أن لاتستورد أكثر مما يستورد منها بَدءاً من العام 1931، بهدف إيجاد توازن في العملية التجارية وللحفاظ على ميزان المدفوعات. ينظر: المصدر نفسه، ص 108.

[67] الجميل، المصدر السابق ، ص 216.

[68] زهير علي أحمد النحاس، التموين في العراق 1939-1948، رسالة ماجستير، (جامعة الموصل – كلية الآداب: 1989)، ص 65.

[69] سبق وأن أُفتتح خط سكة حديد (تل كوجك – الموصل) في 6 كانون الثاني 1939. ينظر: مجلة غرفة تجارة بغداد، العدد (1)، السنة الثانية، كانون الثاني 1939، ص 56.

[70] منذ آواخر القرن التاسع عشر أخذت المساعي الألمانية لإقامة هذه السكة، بهدف الأستحواذ على الشرق الأوسط وتمديد النفوذ البريطاني في مصر والهند، فضلاً عن النفوذ الروسي في منطقة القفقاس وأواسط آسيا من جهة أُخرى، ويبلغ طول السكة نحو (2400) كم ليربط بذلك مناطق البحر المتوسط مع منطقة الخليج العربي، ولتحقيق هذا الهدف كان ينبغي للسكة أن تجتاز قسماً من الأراضي التركية والسورية والعراقية. لمزيد من التفاصيل ينظر: لؤي بحري، سكة حديد بغداد دراسة في تطور ودبلوماسية قضية سكة حديد برلين بغداد حتى عام 1914، شركة الطبع والنشر الأهلية (بغداد: 1967) ؛
Zaki Saleh, Mesopotamia (Iraq) 1600 – 1914: Astuday in British Foreign Affairs, (Baghdad: 1957) ; Lothar Ratmann, Berlin-Bağdat, Alman Emperyalizminin Türkiye'ye, Girişi, çev. Ragıp Zarakolu, (Istanbul: 1982).

[71] النحاس، المصدر السابق، ص 65.

[72] الجدير بالذكر أن الحكومة التركية كانت قد تعهدت أيضاً بتعين حصة استيرادها من التمور العراقية بمقدار (17) ألف دينار عراقي بالنسبة لموسم عام 1932. ينظر: الجميل، المصدر السابق، ص 316 – 317.

[73] للإطلاع على قيم التبادل التجاري التركي مع العراق ينظر الملحق رقم (3).

[74] Cemil Koçak, Türkiye'de Milli Şef Dönemi(1938-1945), C. II, Baskı 2., İletişim Yayınları, (İstanbul: 1996), s. 575.

[75] دول الحلفاء: هي (بريطانيا، وفرنسا، والأتحاد السوفيتي، والولايات المتحدة الأمريكية)، بينما شملت دول المحور كلاً من (ألمانيا، وإيطاليا، و اليابان). لمزيد من التفاصيل بشأن هذا الموضوع ينظر:
Loyd E. Lee, World War II: Crucible of the Contemporary World: Commentary and Readings, M.E. Sharpe, (London: 1991), p. 66 – 242 ;
زين العابدين شمس الدين نجم، تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، (عمان – الأردن: 2016)، ص 583 – 607.

[76] Koçak, a. g. e., s. 575.

[77] KARABULUT, a. g. e., s. 374.

[78] Alev GÖZCÜ, İkinci Dünya Savaşi Türkiye'Sinde Ekonomik Durumun Sosyal Hayata Etkilerine Dair Bazi Tespitler, Ankara Üniversitesi Türk İnkılâp Tarihi Enstitüsü Atatürk Yolu Dergisi Sayı: 62, Bahar 2018, s. 88 – 89.

[79] الصوفي، المصدر السابق، ص 129.

[80] Cecil Byford and Others, The Port of Basrah, (London: 1935), p. 46.

[81] الصوفي، المصدر السابق، ص 129.

[82] Koçak, a. g. e., s. 575 ; Murat Metinsoy, İkinci Dünya Savaşı'nda Türkiye- Gündelik Yaşamda Devlet ve Toplum, Türkiye İş Bankası Kültür Yay, (İstanbul: 2008), s. 65 ; GÖZCÜ, a. g. e., s. 86.

[83] Korkut Boratav, Türkiye'de Devletçilik, Baskı 2., İmge Kitabevi, (Ankara: 2006), s. 287 ; GÖZCÜ, a. g. e., s. 86.

تُجدر الإشارة هنا الى أن عدد أفراد الجيش التركي عام 1938 يبلغ نحو (300) ألف مقاتل، فكان أن وضعت الحكومة خطة أستعداد الجيش لأي ظرف طارئ خلال مدة لا تزيد على الـ (45) يوماً بحيث أن نسبة 65% من المواطنين القادرين على حمل السلاح تم تجهيزهم ليكون عددهم فيما بعد في السنوات 1939 – 1943 بنحو (1,300,000) مليون وثلاثمائة ألف مقاتل، وتحويل قيادات الجيش من (10) قيادات قبل الحرب الى (15) قيادة. لمزيد من التفاصيل ينظر:

Güngör Cebecioğlu, " İkinci Dünya Savaşı ve Türk Silahlı Kuvvetleri", Altıncı Askerî Tarih Semineri Bildirileri I, Genelkurmay Askerî Tarih ve Stratejik Etüt Başkanlığı Yay., Ankara, 1998, s.335 ; Ali Bilgin VARLIK, II.Dünya Savaşı ve Türk Silahlı Kuvvetleri (TSK), s. 8 – 9.

(84) كانت نسبة الانفاق العسكري كالاتي: 31 , 33% عام 1938 – 32 , 43% عام 1939 44 , 55% عام 1941، خصوصاً بعدما أقدمت الحكومة بتأسيس العشرات من مصانع أنتاج البارود والبنادق والذخائر العسكرية ومستلزمات الجيش في الحرب، ففي عام 1939 تم تأسيس مصنع لصناعة البارود بمدينة كريكال بأنقرة ومصنع لصناعة البنادق، وفي عام 1940 تم تأسيس مؤسسة الدفاع الشعبي بمدينة قيصرية لتصنيع طائرات التدريب نوع ماكيستر Magister التي صنعت (74) طائرة خلال المدة 1942 – 1944 أُستخدم منها (20) طائرة والبقية وضعت كأحتياط، علاوة على ذلك ففي عام 1943 تم تأسيس معمل لصناعة الأقنعة المضادة للغازات السامة في منطقة ماماك Mamak بأنقرة، بطبيعة الحال كل هذه الاستعدادات وغيرها كلفت الدولة الكثير من الأموال زادت من حدة الأزمة الاقتصادية. لمزيد من التفاصيل ينظر:

Şerafettin Turan, Türk Devrim Tarihi IV - 1, Bilgi Yayınevi,(Ankara: 1999), s. 155 ; VARLIK, a. g. e., s. 9 – 14.

(85) أفرزت ظروف الحرب عن بروز مشاكل اجتماعية في تركيا وذلك بزيادة دور البغاء، لاسيّما من قبل اللاجئين الذين بدأوا يتوافدون الى تركيا من الدول التي كانت تعاني من ويلات الحرب مثل بريطانيا وروسيا وايطاليا وألمانيا لاسيّما من اليهود، إلا ان الحكومة التركية كانت قد اتخذت موقفاً متشدداً من هذه الأعمال وذلك بتهجيرهم من البلاد على وفق القانون المرقم بـ (3519). ينظر:

Ulvi Keser, Kızılay Belgeleri Işığında Yunanistan'da Ölüm, Açlık, İşgal, 1939 - 1949, Türk Kızılay'ı Yayınları, (Ankara: 2010), s. 79 ; GÖZCÜ, a. g. e., s. 92 - 93.

(86) لمزيد من التفاصيل بشأن الاحصائيات السكانية ينظر الملحق رقم (4).

(87) Metinsoy, a. g. e., s. 65 ; GÖZCÜ, a. g. e., s. 86.

(88) Erdem YAVUZ, Mlkorunma Kanunu, Varlik Vergisi Kanunu ve Toprak Mahsulleri Vergisi Kanunu Tartişmalari: Erzincan Uygulamalari, Akademik Sosyal Araştırmalar Dergisi, Yıl: 3, Sayı: 12, Haziran 2015, s. 164 ; KARABULUT, a. g. e., s. 373 – 374.

(89) Anadolu Gazetesi, 1 Mart 1940 ; Tevfik Çavdar, Türkiye Ekonomisinin Tarihi (1900 - 1960), İmge Kitabevi, (İstanbul: 2003), s. 314 ; KARABULUT, a. g. e., s. 374.

(90) Cahit Kayra, Savaş Türkiye Varlık Vergisi, Genişletilmiş 4. Baskı, Tarihçi Kitabevi, (İstanbul: 2013), s. 40.

للاطلاع على تفاصيل تلك القوانين ينظر:

YAVUZ, a. g. e., s. 165 – 177.

(91) KARABULUT, a. g. e., s. 373.

(92) الجدير بالذكر أن تركيا عقدت ميثاقاً تجارياً مع ألمانيا في 31 آذار 1943 الذي ينص على بيع تركيا لألمانيا مقدار (45) ألف طن من مادة الكروم الخام على أن يُشحن منها (90) ألف طن خلال المدة 1943 – 1944، وفي الجهة المقابلة تعهدت ألمانيا لتركيا بتقديم معدات حربية لها بقيمة (100) مليون ليرة تركية على أن يشحن منها ما قيمته (18) مليون ليرة تركية عام 1943. ينظر:

Ahmet Şükrü Esmer ve Oral Sander, Olaylarla Türk Dış Politikası (1939 - 1945), Dönemi Ankara Üniversitesi Siyasal Bilgiler Fakültesi Yayınları, Ankara: 1982), C. 1, s. 167 ; (KARABULUT, a. g. e., s. 378.

(93) Tevfik Çavdar, "İktisadi Düzen ve Sorunları Cumhuriyet Döneminde Türk İktisadi Düşüncesi", Cumhuriyet Dönemi Türkiye Ansiklopedisi, C. 4, İletişim Yayınları, (İstanbul: 1983), s. 1074 - 1084 ; YAVUZ, a. g. e., s. 161 – 164.

(94) مجلة غرفة تجارة بغداد، العدد (9)، السنة الثالثة، تشرين الثاني 1940، ص 822.

(95) جريدة العراق، العدد (5964)، 24 آب 1940.

(96) جريدة العراق، العدد (5651)، 29 تشرين الأول 1940.

[97] مجلة غرفة تجارة بغداد، العدد (10)، السنة الثالثة، كانون الأول 1940، ص 924.

[98] تكون الوفد من (برثود ميرخان Barthod Mirkhan ، وزكي مسعود سان Zaki Massoud San ، وحمزة أركان Hamza Arkan ، وضياء قره Dia Kara ، وفكيهة ادمان Fkiha Ademan وعزت أروكانIzzat Arokan). ينظر: جريدة فتى العراق، العدد (46)، 25 كانون الثاني 1941.

[99] جريدة فتى العراق، العدد (544/41)، 4 كانون الثاني 1941.

[100] الجدير بالذكر أن عدد رؤوس الأغنام العراقية التي كانت تدخل الأراضي التركية بهدف الرعي خلال موسم الربيع آنذاك نحو (120 – 150) ألف رأس غنم. ينظر: مجلة غرفة تجارة بغداد، العدد (8)، السنة الثالثة، تشرين الأول 1940، ص 734.

[101] المصدر نفسه، ص 734.

[102] جريدة العراق، العدد (46)، 25 كانون الثاني 1941.

[103] مجلة غرفة تجارة بغداد، العدد (9)، السنة الثالثة، تشرين الثاني 1940، ص 807.

[104] الصوفي، المصدر السابق، ص 146.

[105] للاطلاع على تفاصيل دقيقة بشأن الصادرات التركية للعراق من المواد الغذائية والاستهلاكية لعام 1945 ينظر الملحق رقم (5).

الملحق رقم (1)

نسب البطالة بتركيا في قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات خلال السنوات 1929 – 1945

عام	قطاع الزراعة	قطاع الصناعة	قطاع الخدمات
1929	87,39	4,26	8,35
1930	87,53	4,16	8,32
1931	88,61	3,97	7,42
1932	88,71	3,97	7,32
1933	89,00	3,50	7,50
1934	88,63	3,69	7,68
1935	87,90	4,69	7,42
1936	87,28	5,19	7,54
1937	87,02	5,46	7,52
1938	86,29	5,79	7,92
1939	86,29	5,92	7,79
1940	86,03	6,53	7,44
1941	86,66	6,45	6,89
1942	87,49	5,88	6,63

7,00	6,47	86,53	1943
7,00	6,94	86,06	1944
7,28	7,38	85,34	1945

Ferhat APAYDIN, TÜRKİYE'DE İŞSİZLİĞİN KARAKTERİSTİKLERİNİN KARŞILAŞTIRMALI ANALİZİ, Süleyman Demirel Üniversitesi Sosyal Bilimler Enstitüsü Dergisi Yıl: 2018/1, Sayı:30, s.171.

الملحق رقم (2)

نص المعاهدة التجارية التركية العراقية في 10 كانون الثاني 1932

صاحب الجلالة ملك العراق من الجهة الواحدة

وصاحب الفخامة رئيس الجمهورية التركية من الجهة الأخرى

رغبة في المحافظة على علاقتهما التجارية وتوسيع نطاقها، قد قررا عقد معاهدة تجارية، وعيّنا لهذا الغرض مندوبين مفوضين لهما:

عن صاحب الجلالة ملك العراق

صاحب الفخامة الفريق نوري باشا السعيد، رئيس مجلس وزراء العراق وحامل

وسام الرافدين من الدرجة الثانية.

عن صاحب الفخامة رئيس الجمهورية التركية

صاحب المعالي مصطفى شرف بك وزير الاقتصاد لحكومة الجمهورية

التركية ونائب بودروم.

قدم كل منهما اوراق تفويضه إلى الآخر، ووجدها صحيحة ومطابقة

للأصول، اتفقنا على ما يأتي :

المادة الأولى . يمنح العراق تركيا، وكذلك تمنح تركيا العراق معاملة اكثر الأُمم حظوة، فيما يتعلق برسوم الإدخال والاخراج وجميع الرسوم والتكاليف الاخرى، المختصة بالتجارة والكمارك وكذلك في الامور المتعلقة بالترانزيت والخزن، ومعاملات الكمارك ، وفي المعاملة الجارية على النماذج التجارية لولاء التجار السيارين وعليه لا يستوفي في العراق، عند ادخال أو مداولة المنتوجات التركية، طبيعية كانت أو صناعية، رسوما أغلى من ، أو مختلفة عن تلك الرسوم المستوفاة ، أو التي تستوفي على المنتجات الطبيعية ، أو الصناعية ، العائدة إلى اية دولة أجنبية أخرى .

وكذلك لا يستوفي في تركيا، عند ادخال أو مداولة المحصولات العراقية، طبيعية كانت أو صناعية، رسوماً اغلى من، أو مختلفة عن تلك الرسوم المستوفاة، أو على تلك التي تستوفى على المنتوجات الطبيعية، أو الصناعية، والعائدة إلى أية دولة أجنبية أخرى.

ولا يستوفى في العراق، أو في تركيا، حين الإخراج على الأموال التي ترسل إلى الطرف الآخر، رسوماً أغلى من، أو مختلفة عن الرسوم المستوفاة على الأموال المماثلة حين إخراجها إلى أية دولة أجنبية أخرى.

إلى جميع المساعدات مهما كانت ، التي يمنحها احد الطرفين الساميين المتعاقدين على المنتوجات الطبيعية ، أو الصناعية ، العائدة إلى اية دولة اجنبية اخرى تمنح في نفس الوقت ، وبدون وقوع طلب على نفس المنتوجات الطبيعية أو الصناعية، العائدة إلى الطرف السامي المتعاقد الآخر.

لا تشمل أحكام هذه المادة:

المساعدات، والمنافع الخاصة، التي يمنحها الان أو يمنحها في المستقبل، العراق وتركية بشأن امور التعريفة الكمركية على المنتوجات الواردة من البلاد الأخرى المنسلخة في سنة 1923م من الامبراطورية العثمانية السابقة.

المعاملات التي يمنحها العراق، أو تركية، بشأن تجارة الحدود في منطقة لا تتجاوز خمسة عشر كيلو متراً عرضاً من جميع جهات الحدود الكمركية.

المادة الثانية . يتعهد كل من الطرفين، الساميين المتعاقدين، تعهداً متقابلاً، بتطبيق معاملة أكثر الأمم حظوة، فيما يخص منع الاستيراد، والإخراج أو تقييدهما، غير أن الطرفين يحتفظان بحرية وضع موانع، وتقيدات صحية، لحفظ الحياة الانسانية، والحيوانية، والنباتية، بدون أن يتقيد بمنح معاملة أكثر حظوة.

المادة الثالثة . يتعهد كل من الطرفين الساميين المتعاقدين بالدخول، في أسرع ما يمكن في المفاوضات للتوصل إلى اتفاق يؤمن تطبيق تعريفة خاصة على المنتوجات الطبيعية، أو الصناعية العائدة إلى الطرف الآخر عند إدخالها.

المادة الرابعة . تُبرم هذه المعاهدة المحررة باللغات العربية والتركية والفرنسية، ويتم تبادل وثائق إبرام في بغداد، بأسرع ما يمكن، وتصبح نافذة بعد خمسة عشر يوماً من تبادل وثائق الإبرام، وتبقى معمولاً بها حتى تبطل، ولا يعتبر الإبطال نافذاً إلا بعد انقضاء ثلاثة اشهر من تاريخ تبليغه من قبل أحد الطرفين الساميين المتعاقدين، وفي حالة أي اختلاف كان في تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية يعول على النص الفرنسي.

و تأييداً لذلك قد وقع المندوبان المفوضان على هذه الاتفاقية وختماها.

كتبت في انقرة في اليوم العاشر من كانون الثاني سنة الف وتسعمائة واثنين وثلاثين.

م. شرف بك　　نوري السعيد

المصدر: جريدة الوقائع العراقية، العدد (1114)، 4 نيسان 1932. نقلاً عن: الصوفي، المصدر السابق، ص 282 – 283.

الملحق رقم (3)

قيمة الصادرات التركية للعراق وقيمة المستورد من العراق الى تركيا خلال السنوات 1929 – 1937

محسوباً بآلاف الدنانير العراقية

عام	1929	1930	1931	1932	1933	1934	1935	1936	1937
صادرات تركيا للعراق	90	68	60	48	45	49	31	29	31
استيراد تركيا من العراق	22	38	15	11	42	35	8	9	4

المصدر: مظفر حسين جميل ، سياسة العراق التجارية، (القاهرة: 1949)، ص 144 ؛ الجميل، المصدر السابق، ص 217.

الملحق رقم (4)

إحصائيات النفوس في تركيا 1927 – 1945

عام	النفوس بالمليون	عدد الذكور	عدد الإناث	نسبة الذكور	نسبة الإناث
1927	13,648,270	6,563,789	7,084,391	48,1	51,9
1935	16,158,018	7,936,770	8,221,248	49,1	50,9
1940	17,820,950	8,898,912	8,922,038	49,9	50,1
1945	18,790,174	9,446,580	9,343,597	50,3	49,7

المصدر:

Birol AYDEMİR, İstatistik Gőstergeler - Türkiye İstatistik Kurumu, (TÜİK), 1923-2011, (Ankara: 2012), s. 9.

الملحق رقم (5)

الصادرات التركية للعراق من المواد الغذائية والاستهلاكية لعام 1945

نوع البضاعة	الكمية أو العدد	نوع البضاعة	الكمية أو العدد
بندق بقشرة	1800 كيلو	بندق مقشور	4940 كيلو
بندق مقشور	2000 كيلو	فستق بقشرة	4940 كيلو
بذر قرع	10000 كيلو	اجاص يابس	1360 كيلو

بطم ناعم	3974 كيلو	بطم خشن	250 كيلو
بطم خشن	1946 كيلو	كستنة	9950 كيلو
خشب اسبندار	127 كيلو	بندق بقشرة	9977 كيلو
بذر قرع	10000 كيلو	تفاح	11959 كيلو
خشب اسبندار	1000 كيلو	سفرجل	16075 كيلو
حجر طاحونة	200 زوج	عفص	9828 كيلو
جراب كلك	150 جراب	اجاص يابس	2595 كيلو
كاشي اسمنتي	55510 كيلو	بطم خشن	4632 كيلو
عفص	10000 كيلو	بطم ناعم	10100 كيلو
بندق بقشرة	25118 كيلو		

المصدر: الصوفي، المصدر السابق، ص 287.